المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 28

التحوّلات الاجتماعية المجالية
في الأرياف المغربيّة

تنسيق وتقديم
عبد اللطيف بنشريفة و محمّد أيتُ حمزة

Royaume du Maroc
Université Mohammed V
Publications de la Faculté des Lettres
et des Sciences Humaines — Rabat
SERIE : COLLOQUES ET SEMINAIRES N°28

MUTATIONS SOCIO-SPATIALES DANS LES CAMPAGNES MAROCAINES

Coordonné et présenté par :
Abdellatif BENCHERIFA
et Mohamed AIT HAMZA

جوانب من التحولات الاجتماعية المجالية الحديثة في أرياف سهل الغرب

موسى كرزازي
كلية الآداب ــ الرباط

عرف سهل الغرب سلسلة من التحولات على مستوى المجال والمجتمع خاصة بعد التدخل الأجنبي في مطلع القرن XX. إنما أهم التحولات الحديثة كانت مرتبطة أساسا بإدخال الري العصري، والتكثيف الفلاحي في الغرب؛ وهكذا فقد مر السَّهل من مرحلة تميزت بتعمير ضعيف في أوائل القرن العشرين (20 /ن كلم²)، واقتصاد عماده الرعي المقلال، إلى مرحلة تعمير ديناميكي (161 ن/ كلم² في المتوسط سنة 1988) وفلاحة مغلالة، وصناعة مرتبطة بها (الصناعة الفلاحية). وقد انعكست هذه التحولات بتفاوت على المنظر الريفي، وظروف عيش السكان، وعقليات وسلوك الفلاحين.

هذا التطور والتحول الحاصل في الغرب، لازال مستمرا، ولم تستقر بعد بنياته بصفة نهائية. كما أنه متباين مجاليا واجتماعيا؛ فإلى جوار الضيعات العصرية التي تستخدم أحدث التقنيات الفلاحية، «تتعايش» استغلاليات لاتزال تستخدم وسائل إنتاج وتقنيات بسيطة. كما يلاحظ اختلال في التوازن بين المراكز الحضرية والقروية من جهة، والدواوير من جهة ثانية على مستوى التجهيزات والخدمات الاجتماعية، إضافة إلى التفاوتات الاجتماعية على مستوى الثروة والاحتياط العقاري، مما يطرح المفارقة الكبيرة بين مظاهر الغنى من جهة، والفقر المذقع من جهة ثانية على نفس المجال الجغرافي «الغرب» الذي اعتبره المسؤولون تجربة رائدة في ميدان الري العصري.

وقد اعتمدنا في تحرير هذا المقال على ملاحظات ميدانية، ومقابلات مع مجموعة من ساكنة أرياف الغرب، وبعض التقنيين الفلاحيين، أما المعطيات الإحصائية

فمعظمها من مديرية الإحصاء بالرباط، إضافة إلى الدراسات التي أنجزت حول الغرب خاصة منها أطروحة ج. لوكوز (J. Le Coz).

والهدف الذي نسعى إليه محدود في إبراز بعض الجوانب فقط من التحولات التي مست منطقة الغرب في ميداني التطور السُّكاني، والمنظر الريفي وبعض التباينات الجهوية بين إقليمي القنيطرة وسيدي قاسم اللذين يشكلان سهل الغرب إلى حد ما.

1 ــ تعمير ضعيف رغم قدمه بالغرب :

يرجع تعمير الغرب إلى عهد قديم، يشهد على ذلك ما عثر عليه علماء الآثار من بقايا لأقدم سكن على الجسور الطبيعية لنهر سبو. وقد اعتبرت المنطقة ملتقى لعدّة أجناس وقبائل[1] بما فيها القبائل العربية التي استوطنته في فترة لاحقة.

لكن رغم قدم التعمير في الغرب فقد ظل عدد سكانه محدودا نظرا لانعدام الأمن، ونشوب الحروب المتتالية بين القبائل المتصارعة، وأخطار فيضانات نهر سبو وروافده وما كانت تخلفه من خسائر مادية وبشرية، ومن تحجر للمياه كانت تسبب في أمراض وأوبئة فتاكة كحمى المستنقعات. وهكذا، فإلى حدود مطلع القرن العشرين، لم يكن يتعدى عدد سكان الغرب مئة ألف نسمة تقريبا، ولم يظهر آنذاك أثر لأي مدينة أو نشاط صناعي بالمفهوم العصري. وقبل التدخل الأجنبي، كانت القبائل الشبه رحالية تتعاطى للفلاحة المعتمدة أساسا على زراعات حولية ورعي مقلال. ورغم أن المجال الجغرافي كان متسعا، فإن استغلاله ظل محدودا، نظرا لعاملين أساسيين هما : قلة عدد السكان من جهة، وبساطة أدوات وتقنيات الإنتاج من جهة ثانية. وكان السكان يستقرون تحت الخيام والنوايل في دواوير متفرقة على الأماكن المرتفعة فوق الجسور الطبيعية لسبو، حماية لهم من أخطار الفيضانات، والمستنقعات.

ويمكن الإشارة إلى أن تعمير الغرب قد تم من طرف قبائل بربرية وعربية وفدت على المنطقة على مراحل، وانصهرت فيما بينها، منها بنو سفيان وبنو مالك والخلط

(1) Le Coz (J), 1964, Le Rharb, fellahs et colons, Tome 1, p 234, et Martin (al), Géographie du Maroc, Hatier, 1967, p. 110

وتنتمي إلى بني هلال الذين قدموا إلى المغرب خلال القرنين XI وXII الميلادي، واستقروا على الضفة اليمنى لنهر سبو (القرن XIV)، وقبيلة بني احسن من بني معقل (القرن XVI) التي استقرت على الضفة اليسرى لسبو ؛ إضافة إلى قبيلة الشراردة (خليط من العرب والبربر) التي حُولت بأمر من المخزن من الحوز المراكشي لتستقر في منطقة سيدي قاسم (القرن XIX). هذه القبائل وعناصر بشرية ريفية وصحراوية أُخرى وفدت على الغرب وانصهرت فيما بينها وكونت معظم سكانه الحاليين[2].

2 ــ تحولات في عهد الحماية مرتبطة بالمعمرين :

التحولات الأولى الحديثة التي مست الغرب كانت مرتبطة باستيطان المعمرين في المنطقة منذ 1912. فقد بذل هؤلاء مجهودات جبارة لمصلحتهم الخاصة تمثلت في تطويع الأرض واستغلالها اعتماداً على الأيدي العاملة المحلية، وقيامهم باستثمارات مهمة للاستفادة من مؤهلات الغرب بفضل التسهيلات والمساعدات التي منحتها لهم سلطات الحماية. ويمكن الإشارة إلى بعض المشاريع المنجزة خلال فترة الحماية (1912 ــ 1956) في إطار استصلاح الغرب وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ؛ منها : تجفيف المستنقعات مما ساعد على القضاء على مرض حمى المستنقعات وبعض الأمراض المعدية الأخرى، الشيء الذي ساعد على نمو عدد السُّكان، وتوسيع استغلال المجال الفلاحي؛ وإقامة بنية تحتية (الميناء النهري على سبو، قناطر، طرق..) وخلق مراكز قروية وحضرية (القنيطرة، سيدي قاسم «Petit Jean») والتي أصبحت فيما بعد مدنا صغيرة ومتوسطة.

وقد شكلت هذه المراكز الحضرية نقط استقرار للمعمرين بحيث ظلوا منعزلين اجتماعيا واقتصاديا عن المغاربة. ومكنن المعمرون الفلاحة، وأدخلوا زراعات جديدة أكثر مردودية كالكروم والحوامض والقمح الطري ؛ وكثفوا الإنتاج من أجل التصدير. كما تم تشييد سد القنصرة كأول سد بالغرب على وادي بهت سنة 1935. ولعل مميزات هذه الفترة التي مر منها سهل الغرب، والتحركات التي قام بها المعمرون، تتشابه إلى حد كبير مع ما حدث في جهات أُخرى من المغرب

(2) يمكن الرجوع إلى أطروحة ج. لوكوز (1964)، المجلد الأول والثاني للاطلاع على مراحل تعمير الغرب بالتفصيل ومنها فترة الحماية.

كسهل تريفة والسهول المغربية الخصبة الأخرى سواء على مستوى التدخلات أو الهدف من الإنتاج.

هذا المسلسل أدى إلى نوع من «الازدواجية» في قطاعات الإنتاج وأنماط العيش. قطاع ظل مهمشا واعتبر خزانا لليد العاملة الفلاحية، وعليه كان يعيش معظم المغاربة، ويعتمد على تقنيات ووسائل إنتاج بسيطة، يوازيه قطاع يحظى بالدعم المادي والقانوني والمعنوي من طرف السُّلطات يعيش عليه المعمرون ويعتمد على المكننة والتقنيات الحديثة. وقد ظل التباين والتمايز واضحا بين نظامي الإنتاج إلى عهد الاستقلال. فقد احتكر المعمرون حتى سنة 1956 ما يقرب من 174.336هـ أي بنسبة 32% من المساحة الزراعية بالغرب، في حين كانت الفئة الأجنبية آنذاك تشكل فقط 5% من ساكنته ومزارعها الكبرى كانت تتركز في الغرب الجنوبي[3] وهذا ما خلق وضعية مخلة بالتوازن على مستوى المجال والمجتمع. وكان من أهم العواقب هو نشوء بروليتاريا زراعية، وهجرة قروية نحو المدن والمراكز الحضرية مما ستكون له انعكاسات بعد استقلال البلاد.

3 ــ تحولات مستمرة بعد استقلال البلاد مرتبطة بالري العصري :

1.3 ــ تغير في المنظر الريفي : ظاهرة التصنيع وتنوع المزروعات :

تابعت الدولة المغربية عملية استصلاح دائرة السقي بالغرب في إطار مخطط تنموي يهدف إلى تطوير الفلاحة والأرياف المغربية. وقد شكلت هذه التجربة بالنسبة للمسؤولين تجربة رائدة، لما شهدته المنطقة من تطورات وتحولات هامة على المستوى الاقتصادي وتقنيات الري العصري والمنظر الريفي.

فعلى غرار ما حدث في عدة دوائر سقوية، وزعت الدولة حوالي 41.800هـ (بنسبة 7% من المساحة الزراعية بالغرب)، لفائدة 4961 رب أسرة مؤطرين في 144 تعاونية، في إطار ما سمي بالإصلاح الزراعي. كما تولت شركتا «صودیا» و «صوجيطا» تسيير الأراضي المسترجعة الباقية. ولكن في الفترة الأخيرة، مطلع

(3) م.س. (ج. لوكوز 1964، ص 523).

التسعينات، شرع في تفويت جزء من ضيعاتها إلى الخواص في إطار مشروع الخوصصة.

لقد شجعت الدولة إدخال وتوسيع بعض الزراعات الصناعية كالشمندر وقصب السكر، والأرز وعباد الشمس، وهي زراعات موجهة للصناعة الفلاحية المتواجدة أساسا في الغرب (5 وحدات لصناعة السكر، معامل الزيوت، معمل للأرز...)؛ وزراعات علفية موجهة لتربية المواشي قصد إنتاج الألبان واللحوم، وزراعة القمح الطري لتزويد أسواق المدن بالدقيق بعد معالجتها في المطاحن، والحوامض من أجل الاستهلاك الداخلي، والتصدير أيضا.

وهكذا يتبين أن الهدف من الإنتاج لم يعد هو التصدير إلى الخارج، وتحقيق الربح فقط كما كان الحال في عهد الحماية، بل تغير الهدف، وأصبح يخدم هدفا وطنيا هو تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المواد الاستراتيجية كالسُّكر والزيوت مثلا. وقد توفق المغرب إلى حد ما من تحقيق هذا الهدف. إن منطقة الغرب أصبحت تساهم حاليا[4] في الإنتاج الوطني بـ 34% من السكر، 40% من الحوامض، 15% من الألبان، 55% من الزيوت، 100% من الأرز.

وعلى مستوى المنظر الريفي في الغرب لم يعد مقتصرا على الزراعات السنوية والقطنيات المعتمدة على الأمطار كما كان عليه الحال في الماضي، رغم أهمية المساحة التي لازالت تشغلها حاليا (جدول 1) بل تم إدخال مزروعات جديدة مما ساهم في تغيير المنظر الزراعي، ورفع من قيمة مردود الهكتار والإنتاج الفلاحي بصفة عامة.

(4) Lamalif, Dossier spécial sur KENITRA, N° 197, Mars 1988

جدول 1 : تصميم استغلال التربة بالغرب (هـ)

نوع الزراعة	في القطاع المسقي (هـ)	في القطاع البوري (هـ)	المجموع (هـ)	المردود (طن/هـ) في المتوسط
الشمندر	8.000	14.000	22.000	30
قصب السكر	10.115	—	10.115	70
القطن	1.500	—	1.500	2,5 — 2
عباد الشمس	—	7.800	7.800	1,2 — 0
الحبوب	—		230.000	1,8 — 1 ,5
القطاني	—	17.500	17.500	1,4 — 0 ,8
الأرز	7.000	—	7.000	4 — 3 ,4
العلف	5.200	17.000	22.200	30 — 25
البقليات	1.700	3.500	6.200	20 — 15
الحوامض	21.500	—	21.500	22 — 18

المصدر : O.R.M.V.A.G

2.3 ــ تطورات حديثة مرتبطة بالري العصري :

كان من نتائج إدخال السقي العصري والتكثيف الزراعي، تقلص المراعي والأراضي المستريحة، وأضحت تربية الأبقار تتم عادة داخل اسطبلات، وتستثني من هذه القاعدة هوامش الغرب (المعمورة، الغرب الأعلى، السّاحل...).

وتطلبت الزراعات الجديدة تقنيات متقدمة من دورات زراعية وأسمدة ومبيدات الحشرات وبذور مختارة ومكننة، وبذلك ساهم هذا التطور الجديد في الاختفاء التدريجي لظاهرة «الرباع» و«الخماس» وحل محلهما العمل المأجور خاصة العمل المؤقت والموسمي. ولكن لازال العمل العائلي (معين الأسرة) له ثقله في الغرب خاصة في الحيازات الصغرى.

ولابد من الإشارة إلى أن هذه التطورات الحديثة لم تخف بصفة نهائية الأنماط القديمة، فلازالت عملية الحرث «بالزوجة» حاضرة، والوسائل البسيطة مستعملة

في العمليات الزراعية، بل هي متعايشة مع الوسائل والتقنيات الجد متطورة، ذلك أن بعض الضيعات الكبرى في منطقة الخنيشات تستعمل الطائرات الخفيفة في بعض العمليات الزراعية (كالرش بمبيدات الحشرات والتسميد). إلا أن التطور العام يسير نحو تعميم المكننة والتقنيات الحديثة كلما توفرت الإمكانيات. وهكذا أصبح حتى الفلاح الصغير يستخدم الجرار والحصادة.. عن طريق كرائها من مكاتب الاستثمار الفلاحي أو من الفلاحين الأثرياء.

وتجدر الإشارة إلى تطور حديث في الغرب، هو بروز ظاهرة شراء الآلة الفلاحية من طرف بعض صغار الفلاحين الذين باعوا أراضيهم، وذلك من أجل كرائها بمقابل مالي للفلاحين الآخرين (120 درهم/ ساعة مثلا) والحصول على أرباح من وراء هذه العمليات التجارية. فهذا النوع من «الفلاحين» أصبحوا تجاراً، و صبح يسهل عليهم بيع أراضيهم الفلاحية.

وكما أن الأسر الريفية التي كانت تحافظ على تقاليد توفير معظم مستهلكات تغذيتها (خضر، حبوب، فواكه، دواجن..) من حقولها وحيازاتها. أضحت اليوم في معظم الأحوال تفكر في قيمة المنتوج عند التسويق، وليس في تغذيتها. ولذا فإن عددا هاما من الفلاحين أصبحوا مضطرين لشراء حاجياتهم من الخضر والحبوب والفواكه من السُّوق، لأن مساحة حيازاتهم تعتمد على مزروع وحيد كقصب السكر مثلا، ولا يخصصون أية حصة من الأرض لمزروعات تهم استهلاك عائلاتهم.

كما أن نسبة من شباب الأسر أصبحت تفضل الاشتغال في ضيعات أخرى مقابل أجور عوض الاشتغال كمساعدين لعائلاتهم. وإن قسما منهم أصبح يشتغل في الوحدات الصناعية القريبة من دواره خلال المواسم كما هو حال العمال الموسميين والمؤقتين المشتغلين في معملي السُّكر بسيدي علال التازي ودار الكْداري.

ونظرا لموقع الغرب على الطرق الرئيسية وخاصة التي تربطه بالشمال فإن نسبة من الشباب الريفي أصبحت تتعاطى لبيع المنتوجات المهربة من الشمال (آلات إلكترونية وكهربائية ومواد التجميل والعطور). وهكذا لم يعد النشاط الفلاحي هو العمل الوحيد في أرياف الغرب، بل أن الأنشطة الثانوية (النشاط الصناعي...) والثالثية (تجارة... تهريب، خدمات...) أصبحت تتوسع تدريجيا.

إن ريف الغرب أصبح يتوفر على مجموعة من الوحدات الصناعية منها معملي السكر[5] بدار الكْداري (لتكرير قصب السُّكر)، وسيدي علال التازي (لتكرير الشمندر). وكان من آثار احتكاك الفلاحين بهذه المعامل حدوث تطور في ذهنية الفلاحين المحافظين أصلا. وأضحى الفلاح يخطط لإنتاجه قبل الشروع في عمله بفضل العقود التي يوقعها مع المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي (عقود حول الزراعات المندمجة...)، وهو ما ساعده على تطوير تقنياته الفلاحية، وأساليب عمله وبالتالي وسع مداركه وأفقه (التعامل مع الأسواق الخارجية). هذا الوضع الجديد كان بإمكانه أن يعطي نتائج إيجابية على المستوى الاجتماعي للفلاح لولا بعض العوائق المعرقلة.

إن توطين الصناعات لم يعد مقتصرا على المدن كما كان الوضع سابقا، بل أصبحت عدة صناعات، خاصة الغذائية منها، جزءا لا يتجزأ من المنظر الريفي، وهو ما أثر ويؤثر في المجتمع الريفي ؛ فالمهندسون، والتقنيون والأطر الإدارية، والعمال المختصون من أقاليم أخرى لهم تأثيرهم وإشعاعهم في الوسط الريفي بدون شك.

فالمكننة وتكثيف الإنتاج الفلاحي، وتطور النظام الزراعي، وتفتح بوادي الغرب على الصناعة وأساسا الصناعة الفلاحية[6] كلها عوامل ساهمت في تغيير نسبي في عقليات وتقاليد الريفيين، وأدخلت تحسنا نسبيا ومتفاوتا على مستوى عيش الساكنة الريفية؛ هذه التي أصبحت تستهلك منتوجات ظلت حكرا على ساكنة الحواضر كاقتناء تجهيزات إلكترونية وكهربائية (راديو، تلفاز)، واستهلاك للغاز الطبيعي في الإنارة والطبخ، وكذا الطاقة الكهربائية خاصة في بعض المراكز القروية أو الشبه حضرية (ظاهرة أعمدة التلفزة المنتشرة على السطوح في دواوير غير مكهربة حيث تشغّل التلفزة بالبطاريات).

(5) دراسة مشتركة في إطار العملية المندمجة : كرزازي، الشيكر
KERZAZI (M) et CHIGUER (M), «L'industrie sucrière dans le périmètre irrigué du GHARB» in Aspects de l'agriculture irriguée au Maroc
Université Mohamed V, Fac. Lettre. Rabat et Université Paul Valery, Montpellier III. Sept 91.

(6) يمكن الرجوع إلى دراسة: Boulisfane (M), L'agro - industrie dans le Nord-Ouest marocain: la région du Gharb - Loukkos, thèse de Doctorat de 3ème cycle - Géographie. Université Paul Valery. Montpellier III, 1979 (Inédite).

4 ــ تخلف الجانب الاجتماعي عن الجانب التقني والاقتصادي :

رغم التغيرات والتحولات التي حدثت في الغرب على مستوى انتشار الري العصري (سدود، قنوات، مضخات، طرق) وما رافقه من توسع في الوحدات الصناعية، وتكثيف للإنتاج (ارتفاع مردود الهكتار، والإنتاج)، فإن البعد الاجتماعي ظل متخلفا عن البعدين الآخرين الاقتصادي والتقني. فعلى مستوى السّكن، لازال السكن الهش هو السّائد في معظم دواوير الغرب ويستثنى من هذه القاعدة بعض الدواوير القريبة من الطرقات الرئيسية (السكك الحديدية.. والطرق الرئيسية) التي فرضت السلطات المحلية والجهوية على سكانها تهديم السكن الهش والهزيل وتعويضه بالسكن الصلب (جماعتا دار بلعامري، والخنيشات كمثال).

كما أن التجهيزات الاجتماعية والخدمات المرتبطة بها (الصحة، التعليم) تظل محدودة في الدواوير بل حتى في المراكز الحضرية تظل ناقصة. وما هو متوفر منها متركز في بعض المدن الكبرى كالقنيطرة (مستشفى، ثانويات..).

ولاتزال الفوارق بين الإناث والذكور كبيرة من حيث التمدرس. وعلى سبيل المثال فمن بين 27.590 تلميذ قروي بإقليم القنيطرة، عدد الإناث فقط 8029 تلميذة (29%) وفي إقليم سيدي قاسم فقط 26% (أي 7421 تلميذة) من بين 28.733 تلميذ[7]. كما يلاحظ تراجع عدد المتمدرسين بالابتدائي نظرا لعدة عوامل منها مشكل الخريطة المدرسية، وظروف التمدرس (بعد المدرسة، انعدام إعداديات وداخليات، وثانويات بالأرياف). وهذا ما يساهم في هجرة السُّكان من هذه الدواوير كلما توفرت الفرص وفي تسريع مسلسل التمدن الغير الناضج.

5 ــ تطور ساكنة ريف الغرب :

يضم المجال الريفي للغرب حسب إحصاء 1982 حوالي 816.000 نسمة، منها 100.000 مستغل، و 91.000 أسرة تعيش في 990 دوار ومجموعة قروية على 53.000 استغلالية فلاحية. وعلى مستوى التجهيز السوسيو اقتصادي تم إحصاء حوالي 1647 نقطة ماء، 31 سوق، 134 مدرسة، و23 مركز

(7) مديرية الاحصاء، النشرة الاحصائية السَّنوية للمغرب، 1989.

صحي[8] وحسب التقديرات الحالية تبلغ السَّاكنة الريفية في الغرب حوالي 905.000 نسمة[9].

وتبلغ مجموع ساكنة إقليمي القنيطرة وسيدي قاسم حوالي 1,43 مليون نسمة أي 6% من ساكنة البلاد، ثلثاها 2/3 يقطن الأرياف على مساحة إجمالية تبلغ 8805 كلم² أي حوالي 1,23% فقط من مساحة المغرب، بكثافة سكانية معدلها 163 ن/ كلم²، وهي كثافة تفوق نظيرتها على الصعيد الوطني (34 ن/ كلم²) الشيء الذي يبرهن بأن الغرب يعتبر من المناطق الأكثر تعميراً في المغرب، ويفسر هذا التطور الإيجابي لنمو سكان الغرب بالتحسن النسبي لظروف عيش السُّكان، والقضاء على بعض الأمراض والأوبئة بعد تجفيف المستنقعات وتدخل الدولة في إطار استصلاح السهل (مشروع حوض سبو) حيث أصبح الغرب مجال استقطاب للمهاجرين (جدول 2).

جدول 2 : تطور السَّاكنة الريفية بالغرب (بالآلاف نسمة*)

الاقليم	إحصاء 1971 (*)	إحصاء 1982 (*)	معدل الزيادة السنوية (%)	عدد الأسر سنة 1982	تقدير السكان سنة 1988 (*)
القنيطـــرة	335	421	2,1	61.411	479
سيدي قاسم	342	395	1,3	62.143	426
المجمـــوع	677	816	1,7	123.554	905
المغـــرب	9977	11.689	1,45	1.839.140	13.038

مصدر الأرقام : Ministère du Plan (Monographie 1985)
Maroc en chiffres, 1988

يلاحظ بصفة عامة تطور إيجابي لنمو عدد سكان أرياف الغرب مع تباين في نسبة زيادة السكان السنوية حيث إنها في إقليم سيدي قاسم أقل من نظيرتها في إقليم القنيطرة بل أقل من المعدل الوطني (حسب إحصاء 1982)، ولاشك أن

(8) هذه المعطيات وردت في نشرة المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب (ORMVAG).

(9) Direction de la Statistique, Maroc en chiffres 1988.

انخفاض نسبة هذه الزيادة السكانية يفسر بكون منطقة سيدي قاسم أقل مؤهلات طبيعية (تضرس هوامش الغرب) وأقل دينامية اقتصادية من نظيرتها بإقليم القنيطرة (تقلص مجال الري العصري). وهو ما يفسر أيضا أن المنطقة تعتبر مجال طرد أكثر منها مجال جذب للسكان، ذلك أن رصيد الهجرة بريف سيدي قاسم كان سلبيا عكس ريف القنيطرة (جدول 3).

جدول 3 : رصيد الهجرة في الوسط الريفي للغرب (1975 ــ 1982)
(مقارنة مع بعض الأقاليم الأخرى)

ريف الاقليم	الوافدون	المغادرون	الرصيد	معدل الهجرة (%)
القنيطـــرة	16.940	16.015	+ 925	+ 2 (إيجابي)
سيدي قاسم	9.144	22.827	- 13.683	- 35 (سلبي)
الرباط سلا	34.512	7.568	+ 26.944	+ 212 (جد إيجابي)
فكّيـــك	2.812	6.015	- 3.203	- 115 (جد سلبي)

المصدر: Dir. Statis. Analyses et tendances démographiques au Maroc, Rabat, 1986, p. 162

بدون شك فإن الحصيلة السلبية للهجرة إلى إقليم سيدي قاسم تبرز التباينات بين الاقليمين اللذين يشكلان سهل الغرب إلى حد ما، وهو ما يفسر في الواقع اختلال التوازن ما بين الإقليمين على مستوى الموارد الطبيعية والاقتصادية والتجهيزات والخدمات الاجتماعية رغم موقعهما الجغرافي في المنطقة الشمالية الغربية «المحظوظة» أكثر من جهات اقتصادية أخرى بالمغرب.

وحسب نتائج إحصاء 1982 فإن 47% من المهاجرين القرويين (7572 ن) من إقليم القنيطرة توجهوا نحو المراكز الحضرية لنفس الاقليم أو إقليم مجاور له، بينما سجلت في نفس الفترة (75 ــ 1982) فقط 29% (أي 6536 ن) من مغادري ريف سيدي قاسم الذين استقروا في نفس الاقليم، وأما الباقي (أي أزيد من $\frac{2}{3}$ المغادرين) هاجر إلى خارج الغرب، وهو ما يبرز أهمية العلاقة الوطيدة بين ريف وحواضر إقليم القنيطرة، وضعفها في حالة إقليم سيدي قاسم (جدول

4). وقد يجيب هذا جزئيا عن تساؤل مطروح مرتبط بانخفاض عدد سكان أرياف الغرب خاصة في إقليم سيدي قاسم وبعض الجماعات المجاورة لسيدي سليمان (كجماعة بومعيز).

إن تيار الهجرة من الريف إلى المدينة مستمر رغم استصلاح الغرب، ولكن الملفت للانتباه هو التيار المعاكس المتجه من المدن نحو الأرياف خاصة نحو أرياف القنيطرة، وقد يُفسر هذا ببروز ظاهرة الحضريين الذين اشتروا الأراضي أو أصبحوا يسيرونها بعد استصلاح السهل كبعض الضباط والمسؤولين الكبار في الهرم الإداري الذين تمكنوا من امتلاك ضيعات شاسعة في الغرب، واستقرار السكان المهاجرين ببعض المراكز القروية والشبه حضرية المحسوبة على الأرياف بعد إنشاء مصانع في الوسط الريفي كمعملي سيدي علال التازي ودار الكْداري وما صاحبها من تشييد لأحياء سكنية خاصة بالعمال ومرافق للخدمات ساعدت على استقرار وجذب السُّكان نحو هذا الوسط الريفي.

جدول 4 : الهجرة المتبادلة بين الوسطين الريفي والحضري بالغرب

الاقليم	(1) من الريف إلى المدينة (نسمة)	(2) من المدينة إلى الريف (نسمة)	الفارق بين (1) و (2)
القنيطرة	6.196	4.596	1.600
سيدي قاسم	6.536	1.612	4.924

المصدر : م. س Dir. Stat. Analy. Tend. 1986

6 ــ التمدن وظاهرة الحضر - ريفية بالغرب

توسعت ساكنة المدن والمراكز القروية والحضرية وتضاعفت ساكنتها نتيجة استقطاب المهاجرين الوافدين عليها من الغرب ومن خارجه، وكذا النمو الطبيعي للسكان[10]. وقد انتقلت نسبتها في الفترة الأخيرة (82 ــ 1990) من 41%

(10) يمكن الرجوع إلى أطروحات السلك الثالث التي أنجزت حول هذا الموضوع ومنها دراستي :

- CHIGUER (M), Petites villes et centres ruraux dans le Rharb septentional, Thèse de = Doctorat de 3ème cycle, Université d'Aix Marseille II. Aix En Provence. 1988 (inédite).

إلى 45% في إقليم القنيطرة، ومن 23% إلى 28% في إقليم سيدي قاسم. وهكذا ارتقت في العقود الأخيرة عدة مراكز قروية إلى مراكز حضرية ومدن صغيرة، كما أصبحت بعض المدن الصغيرة بلديات. فإذا كان هذا التوسع الحضري يدل على دينامية اقتصادية وبشرية في الغرب نتجت عنها حركة سكانية طبيعية ومجالية، فإن هذه المراكز في معظمها ظلت مهملة، ويغلب عليها الطابع الريفي وتنقصها التجهيزات والخدمات الاجتماعية (ثانويات مستشفيات) كما تعاني بعضها من مشاكل التلوث (بلقصيري ــ سيدي سليمان) من جراء قذف نفايات المصانع في مياه سبو وبهت..

مع ذلك فإن وضعية هذه المراكز والمدن الصغرى من حيث التجهيزات الضرورية تظل أحسن حالا من حالة الدواوير التي تفتقر في معظمها لأبسط الضروريات (الواد الحار، الماء الشروب، الكهرباء، الاعداديات).

إن التطور السّريع لساكنة هذه المدن والمراكز لا تفسره فقط عوامل الحركة السُّكانية العمودية والأفقية، بل أيضا عوامل إدارية، حيث أن مجموعة من الدواوير المجاورة لبعض المدن والمراكز الحضرية كسيدي يحيى الغرب، أدمجتها الإحصاءات اللاحقة ضمن المدار الحضري بدون أن تتوفر فيها شروط التمدن، ولذلك أصبح يغلب عليها الطابع الريفي ويمكن أن يطلق عليها ظاهرة «الحضر ــ ريفية». ولاشك أن تطور هذه المراكز هو الذي خفف من تيار الهجرة نحو مدينة القنيطرة بعد السبعينات.

ولكن رغم هذا التطور الحاصل في «تمدين» الغرب، فإنه يظل محدودا إذا قورن بجهات أخرى من البلاد. ولعل السبب يرجع إلى كون المنطقة «محاصرة» من كل جهة بعواصم جهوية (مكناس ــ فاس)، ووطنية (الرباط ــ الدارالبيضاء) وهي التي تبسط هيمنتها على مجالها وتقلص من إشعاعها.

= - FEJJAL (A) Le binôme Sidi Kacem - Sidi Slimane : Fonctions et place dans le réseau urbain du Rharb. Thèse de Doctorat du 3ème cycle. Géographie. Université François. Rabelais, Tours 1982 (Inédite).

جدول 5 : تطور ساكنة المدن والمراكز
حسب الإحصاءات الرسمية (بالآلاف)

إحصاءات	1960	1971	1982
بلديات ومدن صغرى :			
القنيطرة	87	139,2	188,2
سيدي سليمان	10,5	20,3	50,4
سيدي قاسم	17,6	26,8	55,8
وزان	—	33,2	40,4
إقليم القنيطرة (المراكز الحضرية) :			
المهدية	—	2,6	3,5
سيدي يحيى الغرب	—	4,2	21,3
سوق الأربعاء	10,7	15,4	25
لالة ميمونة	—	2,1	4,3
سيدي علال التازي	—	1	1,4
إقليم سيدي قاسم :			
أحد كورت	—	1,2	3,1
بلقصيري	—	8,6	15,9
دار الكداري	—	2,2	3,2

المصدر : مديرية الاحصاء : السكان القانونيون بالمغرب.
إحصاءات السّكان 1960، 1971، 1982. الرباط.

استنتاجات وخلاصات

نتيجة تدخل العناصر الأجنبية في الغرب في مطلع القرن XX في مرحلة أولى، وتدخل الدولة المغربية بكل ثقلها لاستصلاح السهل بإدخال الري العصري والقيام بالتكثيف الفلاحي في مرحلة ثانية، وقعت عدة تحولات غيرت المناظر الفلاحية، وأسرعت في «تمدين» الغرب.

لقد انصب اهتمام المخططين والمنفذين على الجانب التقني والاقتصادي فتوسع السقي العصري ليشمل ما يقرب من 100 ألف هكتار، وستبلغ المساحة المسقية في نهاية تنفيذ المشروع إلى ربع مليون هكتار خاصة إذا ما تحقق مشروع سد الوحدة (سابقا مجعرة). كما تنوع الإنتاج، وتضاعف مردود الهكتار، وأنشئت المصانع المرتبطة بالفلاحة وفي مقدمتها مصانع السكر التي ساهمت في التحولات الواقعة بالغرب سواء على مستوى المجال أو المجتمع. لكن عدة مصاعب ظلت تعرقل التنمية الشمولية بالغرب وفي مقدمتها الوضع العقاري خاصة الأراضي الجماعية التي دخلت عمليا مرحلة التمليك مع ما يصاحبها من نزاعات وتوترات اجتماعية تستدعي حلولا ملائمة وعاجلة.

ومن جهة أخرى أظهرت التجربة والواقع المعيش في الغرب (غنى أقلية وفقر لنسبة هامة من السُّكان) بأن الاهتمام فقط بالجانب التقني والاقتصادي غير كاف لتنمية المنطقة مما يستدعي توفير شروط جديدة لتحسين عيش السكان، وصيانة كرامتهم ليساهموا بكل فعالية في مسلسل التنمية، وهذا يقتضي مراجعة الأوضاع العقارية، والاهتمام بالبعد الاجتماعي بموازاة مع البعد الاقتصادي وذلك بإقامة تجهيزات اجتماعية وتقديم الخدمات الضرورية للسكان في عين المكان كالرعاية الصحية والتعليم، والتكوين المهني الملائم لبيئتهم. إن هذه الخدمات الاجتماعية والثقافية ظلت محدودة في أرياف الغرب وخاصة في الدواوير بل حتى في المراكز الحضرية ولم تواكب ما تحقق من تجهيزات في ميدان الري.

كما أن سهل الغرب يظل غير متجانس سواء على المستوى المجالي أو الاجتماعي، وهي جوانب تستدعي تدخلا إيجابيا للحد من تلك التباينات والتفاوتات.